

المملكة المغربية



فحص التقارير الوطنية في مجال حقوق الطفل
الدورة السابعة والستين للجنة حقوق الطفل
جنيف 03 و 04 شتنبر 2014

اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب، الاربعاء 17 دجنبر 2014

معطيات حول لجنة حقوق الطفل

مسلسل الاعداد والتحضير الوطني
للمناقش التفاعلي مع اللجنة

أهم توصيات اللجنة

محتوى العرض

1. لجنة حقوق الطفل

2. تذكير بالتقارير السابقة التي
قدمتها بلادنا

معطيات حول لجنة
الطفل

لجنة حقوق الطفل

- مهمتها فحص التقارير التي تقدمها الدول حول تفعيل اتفاقية حقوقية الطفل والبروتوكولات الملحقة
- تعقد اللجنة جلساتها بجنيف 3 مرات في السنة: يناير، ماي، شتنبر؛
- ترحب اللجنة بتلقي تقارير موازية من المنظمات غير الحكومية التي تعمل داخل الدولة المعنية؛
- يمكن لليونيسيف ومنظمات الأمم المتحدة تقديم وجهة نظرها بشأن وضع الأطفال في الدولة المعنية؛
- تعين اللجنة مقررين يقومان بفحص شامل لكل تقرير وللوثائق المصاحبة له ووضع قائمة بالقضايا والأسئلة التي ينبغي مناقشتها؛
- تبلور اللجنة في نهاية الحوار التفاعلي مع الدولة المعنية ملاحظات تشمل في العادة الإقرار بالخطوات الإيجابية وتشخيص المجالات التي تعاني من المشاكل وتقديم المشورة حول التدابير العملية.

تذكير بالتقارير السابقة التي قدمتها بلادنا

- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: المصادقة في يونيو 1993، وتمت مناقشة التقرير الأول سنة 1996 والتقرير الثاني سنة 2003؛
- البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية: المصادقة في أكتوبر 2001، وتمت مناقشة التقرير الأول سنة 2006؛
- البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة: المصادق عليه في ماي 2002

1. التقارير التي تمت مناقشتها سنة
2014

2. أهم عناصر التقريرين الوطنيين 3 و 4

3. أهم الاصلاحات منذ تقديم التقريرين
الأول والثاني سنة 2003

4. الأشغال التحضيرية للحوار التفاعلي

5. أشغال الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق
الطفل

6. التقارير الموازية للمجتمع المدني

مسلسل الاعداد والتحضير
الوطني للنقاش التفاعلي مع
اللجنة

مسلسل إعداد التقارير والتحضير للنقاش مع اللجنة الاممية

- إعداد التقارير الوطنية موضوع الفحص من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في مرحلة أولى ثم من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بعد إحداثها؛
- إيداع التقارير لدى لجنة حقوق الطفل سنة 2012؛
- شروع اللجنة سنة 2014 في فحص التقارير الوطنية ؛
- تلقي اللجنة للتقارير الموازية من المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني:
 - 03 فبراير 2014، عقدت لجنة حقوق الطفل اجتماعا مع الجمعيات والمنظمات الدولية حول التقارير الموازية
 - بلورة لجنة حقوق الطفل للائحة النقط المدرجة خلال شهر مارس 2014

التقارير التي تمت مناقشتها سنة 2014

1. التقريران الدوريان 3 و 4 حول تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛
2. التقرير 2 المتعلق بالبروتوكول الخاص ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛
3. التقرير الأولي المتعلق بالبروتوكول الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

أهم عناصر التقريرين الوطنيين 3 و 4

تناول التقريران المرحلة الممتدة بين 2003 و 2012، من خلال المحاور التالية:

1. الإجراءات العامة للتنفيذ:

- الاتفاقيات الدولية: المستجدات أو التحفظات / وملائمة القوانين الوطنية
- التعاون الدولي في مجال تطبيق الاتفاقية
- تقديم البلاغات / ومؤسسات التتبع المستقلة لحماية حقوق الأطفال
- آليات التنسيق والتتبع والتقييم/ وخطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015
- الموارد المالية المخصصة لقطاع الطفولة/ وتجميع المعطيات والمؤشرات
- إجراءات التعريف الواسع بمبادئ ومقتضيات الاتفاقية / ونشر التقرير الوطني
- مبادرات التعاون مع المجتمع المدني

أهم عناصر التقريرين الوطنيين 3 و 4

2. تعريف الطفل

3. المبادئ الأساسية

4. الحريات والحقوق المدنية

5. الوسط الأسري والحماية البديلة

6. الصحة والتربية والتكوين المهني والترفيه والأنشطة الثقافية

7. إجراءات الحماية الخاصة

أهم الاصلاحات منذ تقديم التقريرين الأول والثاني سنة 2003

- مدونة الأسرة سنة 2004
 - مدونة الشغل سنة 2004
 - تعديل قانون الجنسية سنة 2007
 - قانون 14.05 المتعلق بشروط فتح و تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية سنة 2006
 - تعديل المادة 475 من القانون الجنائي سنة 2014
 - إحداث صندوق التكافل العائلي لحماية أطفال الطلاق
 - ورش إصلاح منظومة العدالة
 - البرنامج الاستعجالي للتربية
 - برامج تحسين صحة الام والطفل
 - استفادة الاطفال
- اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب، الاربعاء 17 دجنبر 2014

أهم الإصلاحات منذ تقديم التقريرين الأول والثاني سنة 2003

- التوقيع على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل سنة 2012
- الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث لمجلس أوروبا سنة 2013
- المصادقة سنة 2014 على مشروع قانون إطار يتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتمكين أوليائهم وكافليهم من التعويضات بغض النظر عن السن (أي مدى الحياة)، (يعرض المشروع حاليا في البرلمان)
- انطلاق مراجعة الفصل 20 و 21 من مدونة الأسرة ومناقشة سن الزواج والحد من السلطة التقديرية للقاضي 2014
- مشروع قانون العمال المنزليين الذي أدمجت فيه مواد تعنى بتشغيل الأطفال (يعرض المشروع حاليا في البرلمان)

أهم الإصلاحات منذ تقديم التقريرين الأول والثاني سنة 2003

- إطلاق عملية تعميم استفادة الأسر المغربية المحتاجة من نظام المساعدة الطبية (راميد) سنة 2012، وكذا إطلاق برنامج "تيسير" لمكافحة الهدر المدرسي سنة 2008.
- إحداث مرسوم منحة توجه للأرامل لفائدة الأطفال.
- وضع وتفعيل الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة « اكرام»
- إطلاق خطة العمل الوطنية للطفولة سنة 2006 وتقييمها سنة 2011.
- انطلاق مسلسل تشاوري لبلورة سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة سنة 2013، توج بمناظرة وطنية أولى بتاريخ أبريل 2014.

الأشغال التحضيرية للحوار التفاعلي

- خلال فترة ابريل ويونيو 2014، تم عقد مجموعة من الاجتماعات التنسيقية لإعداد جواب وطني حول لائحة النقاط المدرجة؛
- تجميع وتدارس التقارير الموازية للمنظمات غير الحكومية؛
- تشكيل الوفد المغربي من 12 قطاعا حكوميا برئاسة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

أشغال الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل

- شارك المغرب بوفد يتكون من 12 قطاعا حكوميا ترأسته السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بحضور السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
- 1. وزارة الداخلية؛
- 2. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛
- 3. وزارة العدل والحريات؛
- 4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- 5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- 6. وزارة الشباب والرياضة؛
- 7. وزارة الصحة؛
- 8. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- 9. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- 10. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- 11. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.
- 12. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان؛
- (مع تسجيل تعذر حضور ممثل المندوبية السامية للتخطيط).

أشغال الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل

- تناول هذا الفحص مجموعة من المواضيع والقضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها في المحاور المتعلقة ب:
 - التدابير العامة لتنفيذ الاتفاقية؛
 - المبادئ العامة (المصلحة الفضلى للطفل، ..)؛
 - الحريات والحقوق المدنية؛
 - الوسط العائلي والحماية البديلة؛
 - الصحة والتربية والتكوين المهني والترفيه والأنشطة الثقافية؛
 - تدابير الحماية الخاصة.

مميزات الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل

- شكل هذا الفحص فرصة لتبادل المعلومات والمعطيات حول:

- جهود المغرب في مجال تحقيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها؛
- التحديات الجديدة التي تستدعي مزيدا من التعبئة لتعزيز حماية الطفولة ضد جميع أشكال العنف والتمييز والإهمال والتخلي عن الأطفال.

- تميز هذا الفحص بتبنيه لجنة حقوق الطفل ب:

- الإصلاحات الجديدة التي يعرفها المغرب خصوصا الدستور الجديد للملكة المغربية والسياسة الجديدة للهجرة؛
- الجهود التي قامت بها مختلف القطاعات الحكومية للنهوض بوضعية حقوق الطفل؛
- مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة
- الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» التي تضمن مجموعة من الإجراءات لفائدة الاطفال والامهات؛
- حرص المغرب على المشاركة بوفد يضم مختلف القطاعات المعنية، تترأسه السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كما حضره المندوب الوزاري لحقوق الانسان؛
- المشاركة الفعالة للوفد المغربي وتميزها بالانفتاح والشفافية وتقديم إجابات شافية.

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- الاتفاقيات والبروتوكولات التي صادق عليها المغرب في مجال الطفولة، والتحفظات التي تم سحبها؛
- آليات تنسيق السياسات وخطط العمل الوطنية في مجال الطفولة، ومجالات وأدوار كل من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، واللجنة الوزارية المكلفة بتنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- الموارد المالية والبشرية الخاصة بتفعيل مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على المستويين المركزي والمحلي والتدابير المالية التي تسمح بالتعامل مع مختلف التحديات المحددة، وتوفير موارد مالية للأطفال اليتامى؛ وإجراءات وضع ميزانية خاصة بالطفل تحدد النسبة المخصصة للأطفال أقل من 18 سنة في الميزانية العامة؛
- الاجراءات المتخذة لوضع آلية مستقلة لرصد وتتبع حقوق الطفل وتلقي الشكايات؛
- إجراءات دعم وتشجيع مشاريع ومبادرات المجتمع المدني في مجال الطفولة؛

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- إجراءات تخفيض نسبة زواج القاصرين أقل من 18 سنة، وتحديد السن الأدنى المتعلق بصلاحيات القاضي بشأن بتزويج القاصرين؛ ومنع تزويج القاصرة بمغتصبها؛
- مشروع تحديد السن الأدنى للتشغيل في العمل المنزلي، وموقف المغرب من الاتفاقية 189 لمنظمة العمل الدولية حول العمل المنزلي؛
- الإجراءات المتخذة للحد من الفوارق بين الأطفال المنحدرين من أسر غنية والأطفال من أسر فقيرة، والحد من الفوارق بين الواسطين الحضري والقروي، وبين الذكور والإناث في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والولوج للعلاجات والتمدرس؛
- إجراءات تقليص عدد الأطفال داخل المؤسسات، ومنع العقاب البدني، وآليات تقديم الشكايات داخل مؤسسات استقبال الأطفال، وبرامج دعم الأسر في وضعية هشّة بما فيها برامج دعم الوالدية والتدريب على تحمل المسؤوليات الوالدية، وخدمات الرعاية البديلة لوضع الأطفال في المؤسسات؛

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- نظام الكفالة وضمانات تحقيق الاستقرار للطفل داخل الأسرة الكافلة بعد وفاة الكافل؛
- الظروف والخدمات المتاحة داخل السجون لأطفال السجينات والاحراجات المتخذة للحيلولة دون سجن الأمهات أثناء فترة الرضاعة؛
- إجراءات وبرامج توفير الرعاية الصحية، وتقليص الفوارق بين الوسطين القروي والحضري، والصحة الانجابية، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وعلاج الإدمان، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة؛
- إجراءات وبرامج توفير تعليم جيد، ومكافحة الهدر المدرسي، وتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتمدرس الأطفال في الوسط القروي وفي المناطق النائية، وتوفير التعليم الأولي بالقطاع العام، ونسبة وصول الفتيات إلى التعليم الثانوي خصوصا بالوسط القروي، وموقع التعليم الخصوصي في سياسة تعميم التعليم والحد من الفوارق؛

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- إجراءات النهوض بعدالة الأحداث لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل وتوفير الحماية خلال جميع الإجراءات والتدابير القضائية، وتوفير موارد بشرية متخصصة وكافية، وحماية الأطفال المحرومين من الحرية ضد العنف الجسدي وتوفير آليات لتقديم الشكايات داخل المؤسسات التي تستقبلهم، وتوفير برامج إعادة الإدماج الأسري والمجتمعي؛
- إجراءات الحد من العنف الجسدي كوسيلة للتربية والتهديب بالمدارس ومراكز استقبال الأطفال؛
- إجراءات تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمنع تشغيل الأطفال أقل من 15 سنة خصوصا في القطاع غير المهيكل؛
- إجراءات وبرامج محاربة تشغيل الأطفال في العمل المنزلي؛
- إجراءات وبرامج إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع؛

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- إجراءات تحسين معاملة الأطفال المهاجرين وطالبي اللجوء، وتوفير حقهم في التسجيل بالحالة المدنية، وإثبات النسب، وحقهم في التمدرس؛
- تدابير الحد من عواقب الفساد على حياة الطفل في قطاع الصحة وأيضا في قطاع التربية؛
- الجهود في مجال توفير برامج وأنشطة ترفيهية وثقافية مجانية لجميع الأطفال بالوسط القروي والحضري وفي المناطق النائية.
- إجراءات وآليات دعم مشاركة الأطفال مركزيا ومحليا وفي الوسط القروي والمناطق البعيدة والمعزولة، ومشاركتهم في المدارس وفي المؤسسات المخصصة لاستقبال الأطفال؛
- تدابير وبرامج محاربة الاتجار في الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية، وإجراءات محاربة الجرائم العابرة للحدود؛

أهم الموضوعات والقضايا المثارة في الحوار التفاعلي

- تدابير التعريف بالبروتوكول الاضافي الثاني المتعلق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة لدى المهنيين المعنيين ولدى الأطفال أنفسهم؛
- برامج تكوين المهنيين في هذا المجال؛
- القوانين المتوفرة لمنع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛
- كيفية التعامل مع القضايا الطارئة المتعلقة بعودة المراهقين الذين تم استدراجهم للمشاركة في أعمال مسلحة بالخارج.

التقارير الموازية للجمعيات

من بين أهم العناصر الواردة فيها ، نذكر ما يلي:

تتمين منهجية واهداف ومرامي مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

على المستوى القانوني

- تفعيل الدستور، بما في ذلك إحداث اللجنة الاستشارية للأسرة والطفولة؛
- صعوبات التطبيق الفعلي للقوانين، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالسلطة التقديرية الواسعة المخولة للقاضي.

على مستوى التتبع والتقييم

- استعجالية إحداث آلية مستقلة لتقديم البلاغات ملائمة للتوصيتين رقم 2 و5 للجنة حقوق الطفل؛

على مستوى الميزانية

- الدعم المالي المخصص لكل طفل داخل مركز تسييره الجمعيات لا يغطي الاحتياجات؛

على مستوى الشراكة مع الجمعيات

- كلفة الخدمات التي تقدمها الجمعيات أكبر من الدعم الذي تقدمه الدولة.

توصيات اللجنة

توصيات اللجنة

التشريعات

- مواصلة جهود المغرب لملاءمة التشريعات، لا سيما مدونة الأسرة، مع الاتفاقية والتسريع في إلغاء جميع المقتضيات التمييزية ضد الفتيات والنساء. مع التفكير في تطوير قانون للطفولة يغطي جميع المجالات الواردة في الاتفاقية ويضمن تخصيص الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة بشكل فعلي لتنفيذ التشريعات.

السياسات والاستراتيجيات الشمولية

- ضمان تغطية السياسة المندمجة لحماية الطفولة جميع المجالات الواردة في الاتفاقية وجميع الأطفال مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال في وضعية هشّة. والسعي إلى تطوير استراتيجيات قائمة على هذه السياسة بشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية والمالية لتحقيق هذه الغاية.

توصيات اللجنة

التنسيق

- التنسيق الفعال والناجع لتنفيذ أحكام الاتفاقية؛
- التنسيق الفعال لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وذلك على مستوى الوزارات والسلطات المركزية والجهوية والمحلية على حد سواء؛
- تمكين هيئة التنسيق من الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة من أجل اشتغالها الفعلي وإحداث هيآت جهوية ومحلية لتحقيق هذا الغرض.

توصيات اللجنة

تخصيص الموارد

- اعتماد مقارنة حقوق الطفل أثناء إعداد ميزانية الدولة ووضع نظام لمتابعة تطبيق استخدام الموارد لفائدة الأطفال وقياس الأثر، مع العمل على:
- إنجاز تقييم شمولي للاحتياجات من حيث الميزانية وتحديد مخصصات شفافة للمعالجة التدريجية للتفاوتات المسجلة في مؤشرات حقوق الطفل؛
- ضمان موازنة شفافة وتشاركية من خلال حوار عمومي، خاصة مع الأطفال، من أجل مساءلة صحيحة للسلطات المحلية؛
- تحديد الخطوط الاستراتيجية للميزانية لفائدة الأطفال في وضعية هشّة؛
- اتخاذ تدابير فورية لمكافحة الفساد وتعزيز القدرات المؤسساتية للكشف بشكل فعال عن أعمال الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها.

توصيات اللجنة

الرصد المستقل

- اتخاذ تدابير مستعجلة من أجل إيجاد آلية تقوم برصد حقوق الطفل تكون قادرة على تلقي الشكاوى التي يقدمها الأطفال والتحقيق فيها ومعالجتها بطريقة تراعي خصوصيات الطفل.

التعاون مع المجتمع المدني

- تعزيز إطار التعاون مع الهياكل العمومية والمنظمات غير الحكومية عند وضع وتنفيذ وتقييم القرارات والمشاريع المتعلقة بالأطفال.
- وضع إطار للتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراته للاستجابة للاحتياجات المرتبطة بحماية الطفولة.

حقوق الطفل وقطاع المقاولات

- مراقبة وتتبع أثر قطاع الأعمال على حقوق الأطفال خاصة في مجال السياحة:
- مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بمساءلة المقاولات التجارية؛
- إنشاء آليات الرصد للتحقيق في انتهاكات حقوق الطفل وجبر الضرر؛
- تنظيم حملات التوعية حول الوقاية من السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال؛
- نشر ميثاق شرف للسياحة وتوزيع مدونة السلوك والأخلاقيات في مجال السياحة التابعة لمنظمة السياحة العالمية على وكالات الأسفار وفي قطاع السياحة؛
- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال.

توصيات اللجنة

عدم التمييز

- حذف أي إشارة في وثائق الهوية تؤدي إلى التعرف على الأطفال المولودين خارج إطار الزواج:
- ضمان استهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الأطفال الأكثر حرمانا، ومعالجة مختلف أنواع التمييز الذي تعاني منه الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في المناطق القروية والنائية.

مصالح الطفل الفضلى

- تعزيز الجهود من أجل ضمان الإدراج الملائم والتفعيل المتسق لحق الطفل في مراعاة مصلحته الفضلى في جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية وكذلك في جميع السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالطفولة وذات التأثير على الأطفال.

توصيات اللجنة

احترام آراء الطفل

- مراجعة معايير الأهلية لبرلمان الطفل لضمان انتخاب أطفال من قبل أقرانهم؛
- تنفيذ برامج وأنشطة توعوية من أجل النهوض بالمشاركة الهادفة والفعالة لجميع الأطفال بما في ذلك داخل الأسرة والمجتمع والمدارس، وأيضاً داخل مجالس التلاميذ، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والأطفال في وضعية الهشاشة.

توصيات اللجنة

تسجيل الولادة / الاسم والجنسية

- إصلاح قانون الجنسية وتعديل الفقرة 7 من المادة 16 من القانون رقم 37-99؛
- ضمان تسجيل جميع الأطفال الذين يولدون فوق التراب المغربي، بغض النظر عن وضع آبائهم أو تصاريح إقامتهم القانونية؛
- تزويد هؤلاء الأطفال بشهادات الميلاد الرسمية فوراً دون أي عوائق لا مبرر لها؛
- إلغاء الرسوم المفروضة للحصول على شهادة الميلاد؛
- تمديد الآجال الضيقة (30 يوماً) لتسجيل المواليد الجدد؛
- تسهيل تقديم شهادة الميلاد إلى أطفال اللاجئين الـ18 الذين لا يزالون لا يتوفرون عليها.

توصيات اللجنة

الحق في معرفة الآباء والحصول على رعايتهم

- تمكين النساء والأطفال قانونيا من رفع دعوى قضائية من أجل إثبات البنوة بناء على اختبارات الحمض النووي الصبغي.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة

- التحقيق في حالات سوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيها، وضمان عدم تجريح الطفل الذي أسيئت معاملته، في المساطر القانونية والسهر على حماية الخصوصية؛
- توفير تكوين ملائم للموظفين المكلفين بتطبيق القانون على قواعد ومعايير معاملة الأطفال في نزاع مع القانون أو المتصلين بالمصالح القانونية؛
- تزويد جميع هياكل استقبال الأطفال ومراكز اعتقالهم بكاميرات للمراقبة؛
- تمكين الأطفال من آليات آمنة وسهلة الولوج للانتصاف.

توصيات اللجنة

العقاب البدني

- المنع الكلي للعقاب البدني في جميع الأماكن بما في ذلك المنزل، ومؤسسات الرعاية البديلة، ومؤسسات الرعاية النهارية والمدارس؛
- ضمان التطبيق الفعلي للقوانين التي تحظر العقاب البدني، والتفعيل الفوري والمنهجي للمساطر القانونية ضد المسؤولين عن سوء معاملة الأطفال؛
- تطوير برامج للتنقيف المستدام للجمهور والتوعية والتعبئة الاجتماعية، بما في ذلك الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والمرشدين الدينيين، والتشجيع على تبني أشكال إيجابية وغير عنيفة وتشاركية لتربية وتأديب الأطفال كبديل للعقاب البدني؛
- إشراك ومشاركة المجتمع، بما في ذلك الأطفال، في تصميم وتنفيذ استراتيجيات للوقاية من العقاب البدني ضد الأطفال.

توصيات اللجنة

العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الإساءة والإهمال

- تطوير نظام منسق وممول بشكل جيد لحماية الطفولة بالتعاون وثيق مع المجتمع المدني؛
- إحداث قاعدة بيانات وطنية عن جميع حالات العنف المنزلي ضد الأطفال، وإجراء تقييم شامل لمدى انتشار هذا العنف وأسبابه وطبيعته؛
- وضع إطار قانوني وإطار مركزي للتنسيق من أجل منع ومعاينة جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف؛
- اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الأوضاع المعيشية للأطفال في "مراكز الحماية" (Centres de sauvegarde)؛
- إنشاء وحدات لحماية الطفولة فورا ودعمها؛
- مواصلة تقديم المنح للمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

توصيات اللجنة

الاستغلال والاعتداء الجنسي

- التأكد من معاملة الأطفال المعرضين للاستغلال والاعتداء الجنسيين كضحايا وألا يعرضوا لأي عقوبات جنائية؛
- تنفيذ أنشطة توعوية لمكافحة وصم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي؛
- توفير قنوات للتبليغ تكون سهلة الولوج، وسرية، وصديقة للطفل وفعالة.

الممارسات الضارة

- العدول عن خفض الحد الأدنى لسن الزواج إلى 16 عاما، واتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لممارسة الزواج المبكر والقسري.

توصيات اللجنة

البيئة الأسرية

- القضاء على التمييز ضد الأطفال المولودين من زواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم؛
- تطوير وتنفيذ سياسة لحماية حقوق المراهقات الحوامل والأمهات المراهقات وأطفالهن؛
- مكافحة وصمة العار المرتبطة بالحمل خارج إطار الزواج والقضاء عليها؛
- تعزيز الأبوة المسؤولة والسلوك الجنسي المسؤول، مع إيلاء اهتمام لتوعية الفتيان والرجال.

توصيات اللجنة

الرعاية البديلة

- عدم عزل الطفل عن رعاية والديه بسبب الفقر المالي والمادي/ واعتماد قانون للرعاية البديلة عن الرعاية داخل المؤسسات؛
- تعزيز آليات الكشف المبكر عن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛
- مراجعة إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية بشكل شامل ودوري وتطوير آليات لتلقي الشكاوى؛
- دعم مؤسسة "التعاون الوطني" المناط بها تنفيذ القانون رقم 14-05 وتخصيص الموارد اللازمة لمشروع إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية الذي أطلق في عام 2012 بهدف تحسين الظروف المعيشية للأطفال المودعين؛
- تسهيل التواصل بين الطفل وعائلته البيولوجية، وتشجيع ودعم لّم الشمل؛
- التعجيل بنقل الأطفال المتخلى عنهم من المستشفيات وضمان استفادتهم من الإيداع في مؤسسة شبيهة بالأسرة.

توصيات اللجنة

التبني / الكفالة

- منع ومعاينة حالات استغلال الأطفال عبر نظام الكفالة ؛
- منع التمتع التلقائي للأطفال المولودين خارج إطار الزواج والأطفال الفقراء بنظام الكفالة وذلك عبر تمكين الأمهات العازبات و/أو الآباء من الحصول على الدعم اللازم لرعاية أطفالهم؛
- ضمان التتبع الصحيح للأطفال المكفولين؛
- إلغاء المنشور رقم 40 س/2 لعام 2012 لوزير العدل والحريات

توصيات اللجنة

الأطفال في وضعية الإعاقة

- تطوير نظام فعال لتشخيص الإعاقة وجمع البيانات ووضع سياسات وبرامج ملائمة؛
- تطوير التعليم المدمج وإعطاء الأولوية للتربية الإدماجية على إيداع الأطفال في المؤسسات والأقسام المختصة؛
- تدريب وتعيين المعلمين والمهنيين المختصين في الأقسام المدمجة التي توفر الدعم الفردي؛
- تعجيل إزالة الأطفال ذوي الإعاقة من "مراكز حماية الطفولة" (Centres de sauvegarde)؛
- اتخاذ تدابير فورية لضمان ولوج الأطفال في وضعية إعاقة إلى الرعاية الصحية؛
- تنظيم حملات التوعية لمكافحة الوصم والإساءة ضد الأطفال في وضعية إعاقة وترويج صورة إيجابية للأطفال والبالغين ذوي الإعاقة.

توصيات اللجنة

الصحة والخدمات الصحية

- تخصيص الموارد الكافية لقطاع الصحة واستخدامها بفعالية،
- القضاء على التفاوتات بين المناطق في الولوج إلى الخدمات الصحية الجيدة وتسهيل الولوج؛
- اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمعالجة وفيات الأمهات والرضع والوضع الغذائي للأطفال الصغار؛
- تعبئة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية للمساعدة المالية والفنية في هذا الصدد.

صحة المراهقين

- اعتماد سياسة شاملة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين؛
- معالجة حالات تعاطي المخدرات من قبل الأطفال والمراهقين.

توصيات اللجنة

مستوى المعيشة

- معالجة التفاوتات الاقتصادية التي تؤثر على المناطق القروية والضواحي الحضرية والتي تجعل الأطفال لا يتمتعون بشكل متكافئ بحقوقهم؛
- تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية ومراجعتها بغية ضمان الاستدامة والولوجية؛
- عقد مشاورات هادفة بشأن قضية فقر الأطفال مع الأسر والأطفال والمجتمع المدني.

التعليم، بما في ذلك التكوين المهني والتوجيه

- ضمان التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي والثانوي مع التركيز على المحرومين من التعليم؛
- تقييم ومعالجة الآثار المترتبة عن التطور السريع للتعليم الخاص؛
- تحسين جودة التعليم، وتطوير وتعزيز التكوين المهني؛
- تخصيص موارد مالية لتطوير وتوسيع التعليم الأولي في المناطق القروية.

توصيات اللجنة

الأطفال المهاجرون، وطالبو اللجوء واللاجئون

- تسريع اعتماد الإطار القانوني والمؤسساتي الكفيل بضمان احترام حقوق الأطفال المهاجرين غير المرافقين وطالبي اللجوء
- عدم اعتقال الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء وعدم ممارسة الاعتقال والترحيل التعسفي المخالف للقانون؛
- إجراء تحقيق لتحديد المسؤوليات والمسؤولين عن ترحيل خمسة أطفال إلى الصحراء في عام 2013، وإصدار عقوبات ضد المسؤولين مع اتخاذ تدابير لتفادي تكرار إجراء من هذا القبيل؛
- تحسين ولوج الأطفال طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين إلى وحدات التكفل المندمج بالنساء والأطفال المتواجدة داخل المستشفيات وتحسين الوضع الصحي في مركز استقبال المهاجرين.

توصيات اللجنة

الاستغلال الاقتصادي، بما في ذلك عمالة الأطفال

- سحب الفتيات العاملات كخادمت في المنازل من ظروف العمل السيئة، وتمكينهن من الحصول على التعليم، بما في ذلك التكوين المهني وتوفير معلومات مستفيضة بشأن هذه الإجراءات ونتائجها في التقرير الدوري المقبل للدولة الطرف؛
- التطبيق الفعال للقوانين التي تحظر تشغيل الأطفال أقل من 15 عاما والأشكال الخطرة من عمالة الأطفال أقل من 18 عاما، بما في ذلك العمل المنزلي، وضمان معاقبة الأفراد الذين يستغلون الأطفال وفقا للقوانين الجاري بها العمل؛
- تعزيز مفتشية الشغل، وإعطاء الأولوية لعمليات التدخل الرامية إلى سحب الأطفال من الاستغلال الاقتصادي؛
- النظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 (2011) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.

توصيات اللجنة

أطفال الشوارع

- تطوير عمليات التنسيق بين القطاعات والتدخل متعدد الاختصاصات مع إشراك العديد من الفاعلين على مختلف المستويات
- تمكين أطفال الشوارع من فرص الحصول على التغذية المناسبة والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم، بما في ذلك التكوين المهني و التدريب على المهارات الحياتية.

البيع والاتجار والاختطاف

- اعتماد القانون المتعلق بالإتجار في البشر و ضمان تضمينه مقتضيات تتناول خصوصيات الاتجار بالأطفال وتستجيب لها؛ واتخاذ تدابير لوضع حد لإفلات المتاجرين بالأطفال من العقاب.

أطفال الصحراء المغربية

- احترام وحماية حقوق جميع الأطفال الذين يعيشون في الصحراء واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع انتهاك حقوقهم.

توصيات اللجنة

إدارة قضاء الأحداث

- اللجوء إلى الاعتقال، بما في ذلك الاحتجاز قبل المحاكمة، كإجراء أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، حتى في حالة الجرائم الخطيرة جدا وضمان إجراء مراجعة الاعتقال بشكل منتظم بهدف إلغائه في نهاية المطاف؛
- تمكين الأطفال في نزاع مع القانون من الحصول على مساعدة قانونية مؤهلة ومستقلة في مرحلة مبكرة من المسطرة وعلى مدى الإجراءات القانونية، بما في ذلك في حالة التلبس؛
- النهوض بتدابير بديلة للاعتقال، من قبيل إعادة التوجيه، والوضع تحت الاختبار، والوساطة، وتقديم المشورة، والخدمات المجتمعية، كلما كان ذلك ممكنا؛
- بناء قدرات وتخصص كافة الفاعلين في قطاع العدالة، بما في ذلك القضاة وموظفي السجون والمحامين، في مجالات مقتضيات الاتفاقية؛
- تطوير برامج إعادة إدماج الأطفال في نزاع مع القانون في المجتمع.

توصيات اللجنة

التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- التصديق على البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

التتبع والنشر

- التنفيذ الكلي للتوصيات الواردة في هذه الملاحظات الختامية.
- جعل التقريرين الدوريين الثالث والرابع المجتمعين والردود الكتابية للدولة الطرف علاوة على هذه الملاحظات الختامية متاحة على نطاق واسع في اللغات الرسمية للبلد.

- العديد من هذه التوصيات هي موضوع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وقد تمت بلورة أجوبة عملية في المشروع سنعمل على تبيانها في المحور المخصص لسياسة الحكومة في مجال الطفولة؛
- بعض التوصيات لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع المغربي، من قبيل :
 - المقتضيات ذات الصلة بالإرث وتعدد الزوجات؛
 - إلغاء تجريم الإجهاض بهدف ضمان المصلحة الفضلى للمراهقات الحوامل؛
 - إلغاء جميع المقتضيات القانونية خاصة منها تلك الواردة في مدونة الأسرة التي تنطوي على تمييز ضد الفتيات والأطفال المولودين خارج إطار الزواج؛
 - السماح قانونيا للمفتشين بدخول المنازل الخاصة.

مبادرات مستعجلة

- العمل على تمكين الأشخاص مجهولي الهوية من الاسم الثلاثي لتقوم المصالح المختصة بتمكين الفئة المعنية من التسجيل بدفاتر الحالة المدنية باسم ثلاثي يضمن حقهم في هوية كاملة.
- النظر في إمكانية رفع الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال إلى 16 سنة عوض 15 سنة.
- دراسة إمكانية وضع ضمانات قانونية للحفاظ على المصلحة الفضلى للطفل أثناء الحراسة النظرية.
- تزويد جميع هياكل استقبال الأطفال ومراكز اعتقالهم بكاميرات المراقبة.
- العمل على تأسيس مؤسسات للأمهات العازبات المراهقات للتأهيل والمصاحبة.